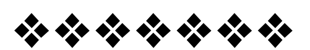
أهمية الوساطة في حل أزمات النظام الإقليمي العربي: دراسة في إمكانية قيام دور جزائري لحل الخلافات السعودية الإيرانية

Importance of mediation to resolving the Arab regional system crises : A study of a possible Algerian role to resolve Saudi-Iranian conflicts



الدكتور/ أيوب دهقاني
المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر
tgrock@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/10/09 تاريخ القبول للنشر: 2018/12/24



ملخّص:

تحاول هذه الدراسة تقديم تصور أو مقاربة لحل بعض أزمات النظام الإقليمي العربي بالطرق الدبلوماسية، من خلال الكشف عن طبيعة النظام الإقليمي العربي وأزماته البنيوية، والعلاقة بين مكوناته ودور القوى الفاعلة فيه، مع التركيز على موقع الجزائر في هذا النظام ومدى قدرتها للقيام بدور الوسيط بين إيران والسعودية، يتم من خلالها الوصول إلى حلول توافقية وإيجاد مخرجات لبعض أزمات النظام الإقليمي والدفع نحو تقريب وجهات النظر بين المتنافسين وتشجيع العمل التعاوني في مختلف المجالات، مع التركيز على المجال الاقتصادي، هنا نتحدث عن دور تؤديه كل من الجزائر وتركيا، تعمل فيه الجزائر دور الوسيط بين إيران ودول الخليج العربي، وتعمل تركيا على الدفع بالتعاون في المجال الاقتصادي نظرا لموقعها الجيوسياسي وقوتها الاقتصادية الصاعدة.

الكلمات المفتاحية: الوساطة؛ النظام الاقليمي؛ الدور؛ الجزائر؛ الأزمة؛ الخلافات؛ السعودية؛ إيران.

Abstract:

The present study is an attempt to provide a perception or an approach to solving some of the Arab regional crises by means Diplomatic ways. This can be done by detecting the nature of the Saudi Arabia-Iranian relations within its regional context, its crisis particularities, its relationship with the role of the active forces involved in it, the current political crises, and the ways to solve them, by focusing on the possibility of an Algerian role in resolving the Arab-Iranian conflicts and how can the Algerian mediation between Iran and Saudi Arabia contribute to reach a settlement to such a conflict, adding to Finding outputs for some crises and working to reduce conflicts and competitions, Also, creating

Convergence of views Between competitors, moreover to encourage cooperative actions in various fields, by focusing on the economic sector, In fact, we are talking here about the roles that may be played by Algeria and Turkey, Algeria may act as a mediator between Iran and the Gulf states whilst Turkey can do so by boosting the economy of both states due to its position as a growing economic instance.

Keywords: *Mediation; Algerian role; regional system; Saudi; Iranian, Conflict.*

مقدّمة:

عرف النظام الإقليمي العربي مجموعة من الأزمات، بدءا بالصراع العربي الإسرائيلي والحرب الباردة واستقطاباتها مرورا بحرب الخليج الأولى والثانية، والتدخل العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق وصولا إلى أحداث العنف أو الحراك الاجتماعي في بعض الدول العربية عام 2011 وتداعياتها على أمن واستقرار المنطقة. هذه الأحداث وغيرها ساهمت في إيجاد حالة من الضياع والتشتت وغياب الرؤية بين الدول العربية، فعلى الرغم من توفر قواسم مشتركة بين معظم شعوب ودول المنطقة كالدين، والتاريخ، واللغة وغيرها، وامتلاك هذه الأخيرة لقدرات كبيرة على مختلف الأصعدة ماديا وبشريا، إلا أنها مازالت تعاني من أزمات بنيوية يصعب فهمها في الكثير من الأحيان. هذه الأزمات مهدت لبروز تغيرات على مستوى موازين القوى والفواعل الرئيسية داخل النظام الاقليمي كان سببه طغيان النمط الصراعي في العلاقات العربية عوض العمل على تثبيت النمط التعاوني لهذه العلاقات، هذا الصراع أفرز قوى إقليمية نظير تراجع أو انتكاس قوى تقليدية كانت تلعب أدوارا رئيسية في وقت سابق هذه التحولات التي يشهدها النظام الإقليمي ناتجة عن التفاعلات وأنشطة بين دول النظام ذاته والتفاعلات التي تتم بين النظام الإقليمي من جهة، والنظام الدولي وعناصره من جهة أخرى. كما أن الأدوار الإقليمية لهذه الدول تتصل بمتغيرات عديدة أبرزها متغير القوة وأنماط التحالفات المتاحة أو المحتملة للتأثير في تفاعلات هذا النظام، وقد تكون هناك أطراف وفواعل أخرى تسعى أو تتطلع للهيمنة والسيطرة على النظام الإقليمي والتحكم في تفاعلاته، والبحث عن مكانة إقليمية وممارسة أدوار سواء بأدوات مماثلة أو مغايرة على حساب القوى التقليدية وبالتالي خلق تنافس على فرض النفوذ، مما يؤدي إلى بروز أنماط صراعية وتحالفية جديدة تزيد حدتها عند الاستعانة بأطراف خارجية بدل وجود أو العمل على تثبيت الأنماط التعاونية التكاملية داخل النظام الإقليمي لدعم استقراره ومعالجة أزماته داخليا[(1)].

هنا يجب أن يثرى النقاش حول الخلفيات الحقيقية للتنافس أو الصراع على الزعامة أو المكانة داخل النظام الإقليمي لفترات طويلة امتدت منذ الحرب الباردة إلى يومنا هذا، وكيف يمكن تحويل هذا النمط الصراعي التنافسي للعلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط إلى نمط تعاوني تشاركي، قد يصل إلى

بناء مؤسسات إقليمية على غرار اتحاد جنوب أسيا للتعاون الإقليمي الذي حقق نجاحا كبيرا، على الرغم من الخلافات السياسية العميقة بين الهند وباكستان، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تساهم في حل بعض أزمات النظام الإقليمي العربي من خلال إجراء وساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران؟

فرضية البحث:

تمتلك الجزائر قدرا من القوة على المستوى الإقليمي ورصيد تاريخي وخبرة في مجال الدبلوماسية والوساطة يمكن أن يساعدها ذلك في لعب دور الوسيط لحل الخلافات الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وإيران بين.

يمتاز النظام الإقليمي ببروز أنماط تفاعلية صراعية بين وحداته، وزادها تدخل القوى الكبرى، وهذا ما يصعب من العمل الدبلوماسي للجزائر ومحاولاتها لحل الأزمات بالطرق السلمية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي قصد رصد أهم المحطات السياسية التي مر بها النظام الإقليمي العربي ومحاولة مقارنتها بالوضع الذي تعيشه المنطقة، بالإضافة إلى ذلك استعانت الدراسة بالمنهج المقارن بغية ضبط أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبغية ضبط المتغيرات التي يمكن على أساسها بناء توافق من خلال الوساطة للوصول إلى ترتيبات تساعد في بناء الثقة.

الإطار النظري للدراسة: استعانت الدراسة في جانبها النظري بمقاربة الدور الإقليمي وهي إطار تصوري لتحليل الأدوار الإقليمية في السياسة الخارجية للدولة، فقد قسم محمد السيد سليم استنادا إلى التصنيف الذي قدمه "Holsti" لصور الدور الإقليمي للدول طبقا لمعيارين، هما مضمون الدور، صراعي، تعاوني أم محايد، ومدى قوة النشاط الذي تقوم به الدولة في إطار هذا الدور، هل هو تدخل إيجابي أم سلبي، وفي هذا السياق يمكن إيجاد خمسة تقسيمات أو تشكيلات لصور الأدوار الإقليمية تتمثل في (أدوار صراعية تدخلية، أدوار صراعية سلبية، أدوار تعاونية تدخلية أدوار تعاونية سلبية، الأدوار المحايدة أو السلبية)

هذا وقد رأى الباحث أن يقسم هذ المقال إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التحولات التاريخية للنظام الإقليمي العربي وأزماته البنيوية

المحور الثاني: تأثير الصراع السعودي الإيراني على النظام الإقليمي العربي

المحور الثالث: الوساطة الجزائرية بين إيران والسعودية وانعكاسها على استقرار النظام الإقليمي العربي.

المحور الأول

التحولات التاريخية للنظام الإقليمي العربي وأزماته البنيوية

عند إمعان النظر في تاريخ النظام الإقليمي العربي، وتفاعلاته والأزمات التي مرت به نجد أن الأدوار الصراعية السلبية لوحداته كانت السمة البارزة لتفعلاته، والتي ساهمت وبشكل كبير في الأزمات التي مرت به من جهة، وفي التغيرات المستمرة أو وانعدام الاستقرار الداخلي للنظام الإقليمي من جهة أخرى، ففي كل مرحلة كان هناك صراع بين محورين على الأقل، هذا الصراع أدى إلى ظهور قوى إقليمية في مقابل انهيار قوى تقليدية، وما ميز هذا الصراع هو التدخل أو الاستعانة بالأطراف أو القوى الكبرى. هنا لا نتحدث عن ميزان القوى والتحالفات الموجودة داخل النظام بقدر ما يتم التركيز على محاولة الكشف عن أهم المتغيرات التي كان لها دور في التحولات التي صاحبت كل مرحلة، لكي نفهم ولو من الناحية التاريخية أسباب الأزمات والتحولات البنيوية التي يعيشها النظام الاقليمي(2).

الفرع الأول: أزمة النظام الإقليمي العربي أثناء الحرب الباردة

أولاً- الاستقطاب الدولي وأزمة الحكم في الوطن العربي:

في فترة الحرب الباردة كان النظام الإقليمي يعيش حالة من الاستقطاب بين مكوناته لصالح القوتين العظميين، واستثمر الاتحاد السوفيتي نفوذه تحت غطاء التحرر ومواجهة الامبريالية، وكانت مصر الممثلة من جانب الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر حليفة للاتحاد السوفيتي، في مقابل إيران الممثلة في الشاه الذي كان مدعوما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه المرحلة قامت انقلابات وثورات في عدد من الدول العربية*، ووصلت أنظمة ثورية تقدمية للحكم في مصر، سوريا العراق، الجزائر، ليبيا، السودان. كان معظمها منظم للمد القومي الذي تقوده مصر، في مواجهة الأنظمة الملكية العربية (السعودية والأردن) ووصمتها بالرجعية، وحاولت تغيير أنظمة الحكم فيها وعلى الطرف الآخر، دعمت الدول الملكية معارضي الأنظمة التقدمية فاحتضنت السعودية مثلا الإخوان المسلمين المصريين بعد تعرضهم للاضطهاد في فترة الخمسينات والستينات(3)، وكان لاندلاع الثورة اليمنية في عام 1962، وتدخل الجيش المصري في اليمن أثر بالغ على تفاقم الخلاف السعودي المصري، وبرزت السعودية في هذه المرحلة كمركز ثقل لمحور جديد مواجه لمحور آخر يقوده جمال عبد الناصر(4).

ثانياً- جبهة الصمود والتصدي في مواجهة مصر كامب ديفيد:

بعد ذلك برز الصراع العربي الاسرائيلي على مستوى النظام الإقليمي والهزيمة التي مني بها العرب في حرب 1967 واستيلاء إسرائيل على معظم الأراضي الفلسطينية(5)، بالإضافة إلى الجولان السوري وسيناء المصرية، ثم حرب 1973 وما نتج عنها من أحداث كان أبرزها توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 والاعتراف المصري بالكيان الصهيوني، وهذا ما أدى إلى طرد مصر من جامعة الدول العربية لتتشكل بعدها جبهة مواجهة مصر والتطبيع مع إسرائيل(6).

ثالثاً- حرب الخليج الأولى وبروز العراق وإيران كقوتين على المستوى الإقليمي:

تواصل الصراع في الشرق الأوسط مع تفاقم الأزمة العراقية الإيرانية بعد إلغاء العراق لاتفاق الجزائر وبداية الحرب **بين** البلدين التي استمرت ثماني سنوات ودخلت إيران في التفاعلات العربية في إطار مشروع تصدير الثورة، وأمام هذه الوقائع وقفت الدول العربية مع العراق كان على رأسها السعودية ومصر، ووقفت كل من سوريا وليبيا في صف إيران، وزاد من حدة التأزم الحرب الأهلية في لبنان[*]، والدور الذي لعبته بعض الدول في أذكاء النزاع، فإيران وسوريا دعمت حركت أمل، بينما دعمت إسرائيل المليشيات الموارنة المسحية[7].

الفرع الثاني: واقع النظام الإقليمي العربي بعد نهاية الحرب الباردة

أولاً- حرب الخليج الثانية والتحالفات الجديدة في المنطقة:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى فقدان بعض الدول العربية للقوة الدولية المساندة في مواجهة الامبريالية، أضف إلى ذلك الغزو العراقي للكويت عام 1990 وما صاحبه من بروز انقسامات داخل جامعة الدول العربية بشأن العراق[8]، وطلب الدعم الأمريكي، ما أدى لتشكيل تحالفات جديدة دفعت بها حرب الخليج الثانية، والتي دمرت العراق كقوة إقليمية، وأدت إلى تغيرات استراتيجية في المنطقة[9]، كان على رأسها بروز دور للمملكة العربية السعودية على الساحة الإقليمية وعودة مصر إلى جامعة الدول العربية.

ثانياً- أحداث الحادي عشر من سبتمبر والغزو الأمريكي للعراق:

كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 كأحد أهم المحاور الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة والتي تعرف بتسميات مختلفة كمشروع الشرق الأوسط الكبير والفوضى الخلاقة، وقد أدى سقوط بغداد إلى تداعيات خطيرة في المنطقة لازالت أثارها مستمرة إلى اليوم، فقد كان النظام العراقي السابق بمثابة الستار الواقي أو حامي البوابة الشرقية للمنطقة العربية، والذي كان يحمي دول الخليج وباقي دول المنطقة من التمدد الإيراني ومن تصدير الثورة، وبانهياره تغيرت موازين القوى في المنطقة وظهرت قوى وتحالفات جديدة وتشكل محورين إقليميين: محور الاعتدال وتقوده المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى مصر والأردن، ومحور الممانعة والذي يتمثل في إيران وسوريا وحزب الله في لبنان[10].

ثالثاً- الثورات العربية وتداعياتها على النظام الإقليمي:

يواجه النظام **الإقليمي** تحديات كبيرة بعد موجة الثورات العربية وبروز قوى تيار الإسلام السياسي[11] حيث وصل الإخوان المسلمون للحكم في كل من مصر وتونس والمغرب واليمن وليبيا، وأصبح لهم حضور إقليمي غير مسبوق. ودخلت تركيا وقطر، اللتان راهنتا على الثورات العربية، على خط دعم الإسلاميين بقوة فبدأت ملامح تحالف إقليمي جديد بالتشكل لكنه لم يعمر طويلا بسبب الانقلاب العسكري في مصر والحرب الأهلية الليبية واليمن وغيرها، وتراجع محور الممانعة بعد اندلاع الثورة السورية وانحصاره في إيران وحزب الله بعد خروج حماس منه[12]، وعليه ظهر محوران أو تحالفان في المعادلة الإقليمية يتمثلان في محور إيراني داعم للنظام السوري، ومحور سعودي لإسقاطه[13].

رابعاً- تحول الصراع من عربي إسرائيلي إلى عربي إيراني:

تمت عملية اختزال مبرمج للصراع العربي الإسرائيلي خلال الأربعة عقود الأخيرة، بداية من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1978، والتصفية الممنهجة لمنظمة التحرير وصولا إلى اتفاقية أوسلو عام 1993 وبعدها اتفاقية وادي عربة مع الأردن في أكتوبر 1994، لتخرج بذلك الدول العربية من الصراع العربي الاسرائيلي، ويختزل في صراع فلسطيني إسرائيلي(14) في مقابل ذلك شهدت العلاقات الإيرانية العربية في العقدين الأخيرين توترات كبيرة نتيجة اتهام الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية، لتتطور هذه الخلافات بعد اندلاع الثورات العربية بسبب الدور الإيراني في مناطق عدة كان أبرزها العراق، سوريا، لبنان، اليمن والبحرين(15). وقد عزز هذا الواقع الخلافات المتفاقمة بين بعض الدول وخروج أخرى من دائرة التأثير وانهيار أخرى بالحروب الداخلية والتدخل الخارجي، وازداد الصراع بين أقطابها على المكانة وأصبحت التحالفات داخل هذا النظام متحركة تبعا لمتغيرات المنطقة المتأزمة وتغير الأنظمة والزعامات والنظرة المختلفة والمتناقضة أحيانا لماهية الصراع الحاصل في المنطقة وتزايد الاستقطابات الدولية خاصة بعد التدخل الروسي في سوريا(16).

المحور الثاني

تأثير الصراع السعودي الإيراني على النظام الإقليمي العربي

يعتبر انهيار الحكم الملكي وقيام جمهورية إيرانية عام 1979 عقب الثورة الاسلامية، فترة حاسمة في تاريخ العلاقات السعودية- الإيرانية، هذه العلاقات التي كان يغلب عليها طابع التعاون والتنسيق المتبادل قبل قيام الثورة، بحكم تشابه الأنظمة السياسية في كلا البلدين. إلا أن سقوط النظام الملكي (الشاه محمد رضا بهلوي)(17)، وقيام نظام جمهوري يستند على المرجعية الدينية الشيعية كشرعية للحكم، جسد بديلا منافسا للنظام القائم في السعودية المستند للمرجعية السلفية الوهابية(18)، هذا ما أدى إلى قطيعة مستمرة في العلاقات الإيرانية السعودية، وساهم تدخل الطرفين في القضايا الإقليمية والبحث عن أدوار وفق أجندات متناقضة، أدت إلى احتدام التنافس الإقليمي بينهما (فلسطين(*)، سوريا، العراق، اليمن، لبنان)، خصوصا مع رغبة القيادة الإيرانية في نشر نموذجها الديني والثوري(**) للإطاحة بالأنظمة الملكية في الخليج وتعمق الصراع بتوالي الخطابات الدينية التحريضية، ليتحول الخلاف بذلك من خلافات سياسية إلى صراع طائفي إيديولوجي استئصالي لا مكان فيه للتعايش والتعاون(19).

الفرع الأول: الطموحات النووية الإيرانية واختلال ميزان القوى الاقليمي:

زادت طموحات إيران في اكتساب التكنولوجية النووية لأغراض عسكرية من حدة الأزمة ومن التخوف السعودي، فانعدام الثقة بين الأطراف وتيقن دول الخليج ومعها السعودية بأن لإيران مشاريع توسعية في المنطقة، وثبت ذلك بالتدخل في العديد من النزاعات الإقليمية وقيامها بحروب بالوكالة ويظهر ذلك في سوريا واليمن والعراق(20)، فحصول إيران على السلاح النووي يعني الإخلال بميزان القوى، والذي سيكون رادعا أمام أي أدوار أو طموحات سعودية في المستقبل، وهذا يعني أن الساحة تكون مواتية أمام

إيران لاستكمال أجنداتها الإقليمية، ومازال هذا التخوف مستمرا على الرغم من نجاح المفوضات بين إيران والأطراف الدولية مجموعة (5 + 1) التي أضفت إلى إبرام اتفاق فيينا في جويلية 2015، وازداد الوضع غموضا مع بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق، وتغير السياسة الأمريكية اتجاه إيران[*].

إذن وجدت إيران نفسها قادرة على ممارسة مجموعة من الأدوار[21]. أضف إلى ذلك ما ستحصل عليه إيران من مكاسب اقتصادية جراء الاتفاق النووي، من بينها زيادة الصادرات النفطية وغير النفطية وتقليل تكلفة التجارة والمعاملات الدولية واستعادة الأموال المجمدة والمقدرة بأكثر من مئة مليار دولار، وشملت أيضا رفع الحظر عن قطاعات اقتصادية حيوية، بينها البنوك والتأمين والنفط والغاز والبتروكيماويات والنقل وغيرها بالإضافة إلى عودة الاستثمارات الأجنبية وتحديث التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية، وهذا يعني تطوير الاقتصاد الإيراني الذي يشغل الترتيب الثاني أكبر اقتصاد في منطقة الخليج بعد السعودية، وفقا لتصنيف البنك الدولي، وهذا يعني أيضا تفوق إيراني على المستوى الاقتصادي في المنطقة، أي بالإضافة إلى كون إيران منافس سياسي وعسكري لها طموحات جيوسياسية وأجندة تسعى من خلالها لتفعيل دورها في قضايا النظام الإقليمي، ستصبح في القريب منافس اقتصادي قوي في المنطقة[22].

الفرع الثاني: الصراع السعودي الايراني والتنافس على الدور في الشرق الأوسط

من أهم صور التنافس الإقليمي التي يمكن أن تحدد المشهد الاستراتيجي للشرق الأوسط مستقبلا هو التنافس بين إيران والسعودية، ورغم أن هذا التنافس قديم، لكنه يكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة بسبب الانهيار الكبير الذي وقع في النظام الإقليمي بعد الثورات العربية، وحالة الفوضى التي تحولت إلى حروب أهلية في الكثير من الدول، عززها التدخل الإقليمي لدول متناقضة المصالح والتوجهات والأهداف وزاد الوضع أكثر تعقيدا مع استدعاء القوى العالمية للتدخل بعد استعصاء الوضع، لتكون حروب أهلية بالوكالة لا تزال تداعياتها على المنطقة[23].

إن الصراع بين السعودية وإيران ليس صراعا دينيا في حقيقته، بل هو صراع سياسي في جوهره وأهدافه، وله حسابات جيوبوليتيكية تتعلق بالمنطقة ومستقبلها، وإن كانت تغطيته تتضمن شعارات ومبررات ذات طابع ديني أو مذهبي، وهو ليس صراعا على الحدود أو على الثروات، بل هو صراع على الزعامة والدور الاقليمي، فالسعودية لها دور في المنطقة، وايران تسعى عن طريق سياساتها وتدخلاتها في سوريا والعراق واليمن ولبنان ومناطق أخرى إلى تعزيز دورها الإقليمي، هذا الصراع طبيعي ومنطقي وله مبرراته بالنسبة للطرفين[24] بحكم طموحات وتصورات الدور الوطني للدولتين في سياستهما الخارجية، وإدراكهما لضرورة تبوّء مكانة داخل النظام الإقليمي باعتبارهما قوتين إقليميتين، فكلاهما يتحرك وينشط في منطقة واحدة بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتناقضة في معظم الأحيان، وهو صراع بين رؤيتين متناقضتين لطريقة تسوية النزاعات الإقليمية، كما أنه صراع بين تصورين لواقع المنطقة ولموازين القوى فيها ولمستقبلها[25].

إن الصراع بين الدولتين يتخذ أوجه عديدة، لكن يبدو أن حقيقته ونتيجته على حد سواء، والذي تتجه نحو العمل على إخضاع المنطقة أو النظام الاقليمي، إلى نسقين مذهبيين وطائفيين كغطاء لعمليات أخرى أكثر خطورة، لأن السعودية وإيران تتجهان عمليا لتقسيم المنطقة تحت رايتين متصارعتين[26]، تحاول كل منهما تقديم خدماتها لقوى أكبر منها، وتسعى لإثبات قدرتها ليس فقط على إخضاع تلك الدول التابعة وتطويعها وقيادتها، بل والحصول كذلك على مكاسب تتعلق بتوسيع النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، والجغرافي في المنطقة[27].

الفرع الثالث: دور القوى الكبرى في الصراع السعودي الإيراني

من جهة أخرى تتحمل القوى الكبرى جزءا من المسؤولية عن تفاقم الصراع بين السعودية وإيران، فقد أفضت مجموعة من القضايا، مثل الاتفاق النووي بين إيران والغرب والخلافات الإقليمية بين الولايات المتحدة والسعودية وثروة النفط والغاز الصخريين المكتشفة حديثا في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى ظهور توقعات حول إعادة ترتيب الأولويات الجيوبوليتكية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط[28]، بحيث تحل إيران محل المملكة العربية السعودية باعتبارها الحليف الرئيس لواشنطن في المنطقة، من خلال المقاربة أو الاستراتيجية التي قدمها الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما اتجاه منطقة الشرق الأوسط، فلم تعد الولايات المتحدة* تسعى إلى عزل إيران، لكنها تحاول بدلا من ذلك جعل إيران تعمل بطريقة مسؤولة لتعزيز توازن جديد بينها وبين المملكة العربية السعودية، وهذا ما دفع بالسعودية للتحرك على المستوى الإقليمي بغية تشكيل تحالفات جديدة لموجهة إيران[29].

المحور الثالث

الوساطة الجزائرية بين إيران والدول العربية

تمثل الوساطة أحد أدوات الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها دولة أو منظمة دولية أو شخصية معينة، وذلك بهدف إحداث تقارب بين أطراف الأزمة أو النزاع، بواسطة اقتراحات فعلية عن قواعد تسوية أو حل نهائي للخلاف الناشب بينهما، كما تعتبر الوساطة* نوعا اختياريا للتسوية السلمية للنزاعات، والوسيط لا يملك سلطة القرار ولا يمكنه فرض أي شيء على الخصوم، ويجب أن يكون الطرف الوسيط نشط للغاية، إذ أنه لا يكتفي بتقريب الأطراف ودعوتهم إلى المفاوضات، بل هو مؤهل لاقتراح قاعدة للتفاوض، وتحفيز الأطراف لتقديم تنازلات من كلا الجانبين، وفي بعض الأحيان يقترح حل للنزاع[30].

الفرع الأول: الوساطة كأحد أهم أدوات السياسية الخارجية الجزائرية

أولاً- منطلقات الوساطة الجزائرية في حل الأزمات:

تقدم الجزائر مقاربة متميزة لإشكالية المفاضلة بين المبادئ والمصالح الوطنية في توجهات السياسة الخارجية وسلوكها ومواقفها اتجاه القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، وتقوم المقاربة الجزائرية على عدم الاقتناع بان المبادئ والمصالح هما بديلان لبعضهما البعض، ويقوم التصور الجزائري على أن المبادئ تؤسس للمصالح بشكل متشابك، فتمسك الدولة في سياستها الخارجية بمبادئ

معينة فهذا يعني أنه سيجلب لها التقارب مع دول أخرى متمسكة بذات المبادئ، وبالتالي تتأسس مجموعة من المصالح على أساس هذا التقارب، فالسياسة الخارجية الجزائرية الراهنة تقوم على خلفية جملة من المبادئ، التي تؤسس بشكل تفاعلي إلى بناء مجموعة من المصالح(31).

ثانياً- الرصيد التاريخي للدبلوماسية والوساطة الجزائرية لحل النزاعات:

لطالما حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مبادئها الثابتة القائمة على القيم والقانون الدولي وليس على المصالح الضيقة** وتتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات. هذه المبادئ تبلورت في إطار برنامج طرابلس في جوان 1962، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة(32)، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ رغم التطورات التي شهدها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة. وما أعقبها من أحداث على غرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأحداث الربيع العربي التي أدت إلى بروز تحولات عميقة على مستوى النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وهو ما منح الدبلوماسية الجزائرية مصداقية على المستوى الإقليمي والدولي(33)، وواصلت الدبلوماسية الجزائرية عملها دون التخلي عن لعب دور فاعل في الأزمات الدولية خاصة الإقليمية والعربية بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية بداية الستينيات(34).

كانت البداية الأولى للدبلوماسية الجزائرية مع الدور الذي قام به مناضلو الثورة الجزائرية في الخارج للتعريف بالقضية الجزائرية والذي أسفر في ما بعد إلى المساهمة في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال في 14 ديسمبر 1960(35)، وهناك عدة محطات مهمة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية كان أهمها إصدار توصية الأمم المتحدة المتعلقة بأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك في دورتها 29 عام 1974، هذه الدورة التي ترأستها الجزائر والتي تم فيها دعوة الرئيس الراحل ياسر عرفات واعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى تجميد عضوية نظام (الأبارتايد) جنوب إفريقيا العنصري في الأمم المتحدة(36). ودعم قضية الشعب الصحراوي في حقه في تقرير المصير باعتبارها قضية تصفية استعمار عندما اعترفت بجبهة البوليزاريو ممثلا وحيدا للشعب الصحراوي وبالجمهورية الصحراوية في 06 مارس 1976(37).

وكما لعبت الجزائر دورا هاما في نضالها من أجل القضايا العادلة، ساهمت أيضا في ترقية العلاقات الاقتصادية متعددة الأشكال على الصعيد الدولي، بحيث عملت من أجل الاستقلال الاقتصادي للدول النامية حيث دعت ابتداء من السبعينات إلى نظام اقتصادي دولي جديد، ففي الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة التي دعت الجزائر لانعقادها في 09 أفريل 1974 تم إقرار نصين أساسيين يتعلق بالأساس القانوني للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويتعلق الأمر بالقرار 3201 (S.VI)، الذي يتضمن بيانا يتعلق بتأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، والقرار 3202 (S.VI) ويتضمن برنامج عمل يتعلق كذلك بتأسيس هذا النظام(38).

أضف إلى ذلك الدور الذي لعبته الجزائر في تسوية العديد من المنازعات الدولية عن طريق الوساطة على غرار الوساطة التي قامت بها الجزائر بين العراق وإيران في عهد الشاه، بشأن النزاع الحدودي حول شط العرب(*). والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية الجزائر سنة في السادس مارس 1975(39)، والوساطة الجزائرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، المعروفة بأزمة الرهائن الأمريكيين(**) والتي قامت من خلالها الجزائر بحل مسألة تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1981، حيث ساهمت الدبلوماسية الجزائرية مرة أخرى في إيجاد حل سلمي للأزمة(40)، والوساطة الجزائرية لفض النزاع الإثيوبي الإيريتيري، الذي أدى إلى اندلاع حرب استمرت سنتين من ماي 1998 إلى جوان 2000 ، بسبب الخلافات الحدودية بين البلدين، وانتهت الحرب بتوقيع اتفاقية الجزائر في 12 ديسمبر 2000 التي أنهت رسميا الحرب بين البلدين(41). لتتمكن الجزائر من استرجاع حضورها الدولي بعد أزمتها الداخلية بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها وذلك عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الإقليمي(42).

بالإضافة إلى ذلك ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذات البعد المتعدد أمنيا اقتصاديا (الطاقة) وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية ولأهميتها في الاستراتيجية الأوربية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الأكثر إمكانية وقدرة في التعامل مع القضايا ذات التهديد المشترك، يمكن للجزائر استخدام علاقاتها ونفوذية لتأدية ولعب دور يتناسب مع حجمها وطموحاتها(43).

الفرع الثاني: مكانة الجزائر وعلاقاتها الدبلوماسية في محيطها العربي والإقليمي

أولاً- العلاقات الجزائرية السعودية:

تعتبر العلاقات الدبلوماسية الجزائرية السعودية علاقات متينة على الرغم من تدهورها في الستة سنوات الأخيرة بسبب اختلاف وجهات النظر إزاء مجموعة من القضايا الاقليمية، لعل أبرزها موقف الجزائر الرافض للاعتراف بالمعارضة السورية كممثل للشعب السوري، وموقف الجزائر من الأزمة السورية، هذا الموقف الذي يقوم على أساس عدم التدخل في الشأن السوري واستحالة حل الأزمة السورية عسكريا، ومعارضة دعم أي طرف على حساب الشعب السوري، فتدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع حسب الرؤية الجزائرية قد يعقد الأوضاع أكثر. أضف إلى ذلك رفض الجزائر الانضمام إلى التحالف العسكري الذي شكلته السعودية في اليمن لمحاربة الحوثيين، ورفض الجزائر مطالب السعودية داخل جامعة الدول العربية لتصنيف حزب الله اللبناني كمنظمة إرهابية(44)، فالخلافات الجزائرية السعودية اتجاه القضايا الإقليمية ليست جديدة فقد اختلفت الجزائر مع السعودية حول قضية الغزو العراقي للكويت وما صاحبه من تداعيات، وقضايا أخرى لا يسع ذكرها(45)، فالرفض الجزائري أو مواقفه اتجاه هذه القضايا ليس وليد تحالفات أو انحياز لطرف على حساب أخر أو حتى مصالح ظرفية، وإنما ينبع من مبادئ أسست عليها الدبلوماسية الجزائرية تم التطرق إليها أنفا، والقيادة

السعودية تعلم هذا جيدا، لذا حافظت هذه الأخيرة على علاقاتها القوية مع الجزائر وتسعى جاهدة لتطويرها[46].

ثانياً- العلاقات الجزائرية الإيرانية:

يبدو للوهلة الأولى أن العلاقات الجزائرية الإيرانية علاقات متينة ترقى إلى أن تكون علاقات استراتيجية خاصة عند النظر إلى بعض القضايا الإقليمية، وأن الجزائر إلى جانب محور طهران المضاد لمحور السعودية، بسبب الخلافات العربية- العربية حول الزعامة داخل المنظومة الإقليمية العربية، أو وجود صراع الملكيات والجمهوريات حيث تميل الأنظمة السياسية لتأييد نظيراتها في الدول العربية كنوع من التضامن الذي يكفل استمرارهما. صحيح أنا هناك تقاربا في وجهات النظر بين البلدين بشأن العديد من القضايا الإقليمية، كما أن المواقف الإيرانية الرافضة للتدخل الغربي في المنطقة تنسجم مع توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، أضف إلى ذلك مواقف البلدين اتجاه القضية الفلسطينية، وزاد هذا التقارب في السنوات الأخيرة بسبب أزمة انخفاض أسعار النفط التي أثرت على الاقتصاد الجزائري ورفض المساعي الجزائرية في إقناع بعض الدول في أوبك وعلى رأسها السعودية التي تصدر أكثر من 8 ملايين برميل يوميا في خفض الانتاج لإعادة التوازن إلى السوق هذا المسعى الذي توافق مع رغبة إيران في خفض الإنتاج[47].

لكن في واقع الأمر فإن العلاقات الجزائرية الإيرانية ليس بهذا القدر من الانسجام والتقارب، لأنها عرفت قطيعة دبلوماسية شبه تامة دامت أكثر من عقد بسبب الأزمة الأمنية في الجزائر، فقد اتهمت هذه الأخيرة طهران بدعمها ومساندتها للإسلاميين (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ماديا وإعلاميا، ولم تعد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين* حتى سنة 2003، كما أن النظام الإيراني نظام ديني قائم على ولاية الفقيه على عكس النظام السياسي في الجزائر، في مقابل ذلك يمكن تفسير علاقة الودية بين إيران والجزائر في الفترة الراهنة، إذا أخذنا في الاعتبار البعد الجغرافي، إحساس الجزائر أنها غير معنية بهواجس الدول العربية خاصة المشرقية، لكونها مجتمع متجانس لا يحوي أي أقلية شيعية في الوقت الراهن على الأقل، وأغلب الظن أن هذه العلاقات لن تستمر إذا شعرت الجزائر أن هناك خطرا إيرانيا قد وصل فعلا إلى حدودها[48].

الفرع الثالث: طبيعة الدور ومرتكزات الوساطة الجزائرية لحل الخلافات السعودية الإيرانية

أولاً- الوساطة الجزائرية ومبدأ أولوية الحل السياسي على الأمني

إن تتمتع الجزائر بخبرة في الوساطة اكتسبتها على مدى العقود السابقة، ساعدتها في تحقيق العديد من النجاحات الدبلوماسية، وهذا ما جعل منها محطة اهتمام الدول والمنظمات الدولية لطلب الوساطة الجزائرية في الكثير من الأزمات، هذه المصداقية وهذا الرصيد قد يمكن الجزائر في الفترة الراهنة من تأدية دور الوسيط والفاعل النشيط في الأزمات الإقليمية، نظرا إلى عدم تدخلها في الأزمات الإقليمية ورفضها المشاركة في أي محور أو تحالف ضد أي قوى، وتحاول الحفاظ على القواعد الدبلوماسية والمبادئ المتعارف عليها، فليس كل دولة يحدث بها حراك أو انتفاضة شعبية لأسباب

اجتماعية أو اقتصادية أن تؤسس لمبررات من شأنها الإطاحة بالنظم السياسية القائمة وتقديم الدعم المادي والدبلوماسي لإحلال مرحلة انتقالية غير معروفة العواقب[(49)].

وتفضل الدبلوماسية الجزائرية تغليب العمل السياسي وإعطاء الوقت الكافي للحوار والمفاوضات من أجل تقريب وجهات النظر، وتوفير الظروف والأجواء الملائمة للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتجنب الانزلاق إلى لغة السلاح والاقتتال الذي تجهل أين ستكون نهايته، ومن أبرز الأمثلة في هذا الإطار الدور الهادئ والفعال الذي قامت به الجزائر في الأزمة السياسية التونسية في مرحلة ما بعد الثورة، فكل المتتبعين يعرفون جيدا الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية، في تقريب قطبي المعادلة السياسية في تونس حزب النهضة بقيادة راشد الغنوشي وحزب نداء تونس بزعامة الباجي قائد السبسي، رغم أن الحزب الأول يتبنى مبادى إسلامية، والثاني يعتنق مبادئ علمانية ليبرالية وهي جهود ساهمت في تثبيت الاستقرار السياسي والأمني[(50)].

ثانياً- التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية:

تمتلك الجزائر تجربة ناجحة في مجال إنهاء الصراع المسلح وتحقيق المصالحة الوطنية على المستوى الداخلي بفضل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي تم عرضه على الاستفتاء الشعبي وحصل على الموافقة بالأغلبية أنهى بذلك أكثر من عقد من الحرب والاقتتال الداخلي، هذا المنهج الذي يعبر عن إمكانية تحقيق المصالحة بين أطراف النزاع داخليا ودون اللجوء إلى الاستعانة بالأطراف الخارجية، يعد مقاربة أو نموذج يمكن تحقيقه في الكثير من الأزمات التي تعيشها المنطقة على غرار سوريا[*]، وفي هذا الإطار كانت الجزائر دائما من دعاة الحل السلمي والسياسي بين السوريين، بعيدا عن تدخل أطراف خارجية تماما مثلما فعلت مع الأزمة الليبية، الأمر الذي يجعلها من الأطراف التي يمكن أن تلعب دور الوساطة عربيا، كما أن الدبلوماسية الجزائرية لعبت، دور نشطا في جهود حل الأزمة في شمال مالي، وذلك عبر رعاية الحوار بين الحكومة المالية برئاسة أبو بكر كايتا وست جماعات مسلحة من الأزواد المطالبة بالاستقلال الذاتي من منطقة شمال مالي[*] لإنهاء مسلسل الصراع والقتال بين الطرفين الذي دام خمس سنوات، انتهى بتوقع اتفاقية الجزائر للسلام في شمال مالي[(51)].

ثالثاً- أهمية الوساطة الجزائرية في إطلاق حوار سعودي إيراني:

هذا، ويمكن للجزائر أن تمارس دور الوسيط بين السعودية وإيران لمجموعة من الاعتبارات لعل أهمها العلاقات الجيدة مع إيران[(52)] رغم أن الجزائر ونسيجها الاجتماعي ذات طابع سني إلا أن علاقاتها مع إيران جد طبيعية، عكس معظم الدول العربية خاصة الخليجية منها التي تشهد تأزم في علاقاتها مع إيران بسبب اتهامها بتصدير الثورة والتدخل في شؤون بعض الدول العربية[(**)] من جهة أخرى تتميز العلاقات الجزائرية مع المملكة العربية السعودية بالتعاون في العديد من المجالات تعكسها الزيارات المتبادلة والحراك الدبلوماسي الكثيف بين الجانبين في الفترة الأخيرة[(53)]، أضف إلى ذلك العلاقات التجارية بين الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي والاستثمارات الخليجية في الجزائر، هذا كله يعكس حجم العلاقات بين الجزائر والسعودية[(54)].

وبغض النظر عن الرصيد الدبلوماسي والتاريخي، كانت الجزائر دائما من دعاة الحوار والحل السياسي بين إيران والسعودية والذي من شأنه أن ينهي الأزمات والحروب التي تعيشها المنطقة العربية، بالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر تتبع دبلوماسية ذكية ومرنة في علاقاتها مع الطرفين، وهي الأقرب إليهم والقادرة على فهم تخوفاتهم وانشغالاتهم، وهذا ما يؤهلها للقيام بمبادرات بناءة في هذا الشأن، علاوة على ذلك تقف الجزائر على مسافة واحدة من الطرفين (إيران والمملكة العربية السعودية)، وهذا الموقف يمكنها من طرح المبادرات والرؤى والتعامل مع كافة الأطراف بدون أي حساسيات، الأمر الذي يجعلها أحد أهم الأطراف التي يمكن أن تلعب دور الوساطة على المستوى الإقليمي[55].

كما أن الاتفاق التاريخي في اجتماع الجزائر لأعضاء منظمة أوبك واتفاقهم على تخفيض الإنتاج يعكس أهمية ودور الوساطة الجزائرية في حل الخلافات، فقد تمكنت الجزائر من تذليل الخلافات بين المملكة العربية السعودية وإيران اللّتين رفضتا خفض الانتاج، ولم يكن من المنتظر الوصول إلى توافق أو حل، نظرا للتصلب مواقف الطرفين، هذا الاتفاق الكبير الذي حدث في الجزائر جاء بسبب تنازل السعودية عن موقفها المتصلب، والموافقة ليس فقط على تجميد الإنتاج، وانما خفضه واستثناء ثلاث دول وهي نيجيريا وليبيا، إلى جانب إيران من أي تجميد، أو تخفيض بسبب ظروفها الخاصة[56]. وهذا ما أنقذ منظمة أوبك من الانهيار وإعادة التوازن إلى السوق، فقد اتفقت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في اجتماعها المنعقد بالجزائر على خفض إنتاجها النفطي للمرة الأولى منذ العام 2008، والذي سيصبح 32.4 مليون برميل يوميا بعدما كان الانتاج اليومي يصل إلى 33.24 مليون برميل[57]، هذا الاتفاق الذي كان في نظر البعض غير ممكن على الأقل في الفترة الراهنة يعكس المكانة والثقة الكبيرة الذي تتمع به الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي[*].

الخاتمة:

يمكن ترتيب النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في ما يلي:

1- إن معظم المعطيات الإقليمية الراهنة تؤشر إلى صعوبة، إن لم نقل استحالة إيجاد حل سلمي للخلافات السعودية الإيرانية.

2- تعطي الجزائر في هذه الفترة أولوية في سياستها الخارجية للمسائل أو القضايا الإفريقية، إضافة إلى أن تدخل القوى الكبرى في الشرق الأوسط وتعقد أزماتها يدفع بالحكومة الجزائرية إلى عدم لعب دور الوساطة بين البلدين، أضف إلى ذلك وجود مجموعة من الاعتبارات الظرفية المتعلقة بالشأن الداخلي في الجزائر، لكن هذا لا يعني تراجع الجزائر أو عدم وجود نوايا حسنة لتأدية دور الوساطة وحل الخلافات الإقليمية بالطرق الودية فهذه الأخيرة تعتبر من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

3- إن استمرار الصراعات بين المملكة العربية السعودية وإيران ليس في صالح دول المنطقة، فهذا الوضع يهدد الأمن الإقليمي ومستقبل المنطقة برمتها، لذا لا بد من إيجاد حل أو تسوية عبر طرح المبادرات السلمية من أجل وضع خريطة طريق متكاملة الجوانب، تؤدي في البداية إلى نزع فتيل الخلافات والاتفاق حول كيفية تسوية النزعات بين الأطراف المتصارعة، وهذا عبر وساطة تقوم بها الجزائر.

4- بعد نجاح الوساطة يتم البدء بوضع أليات لتحقيق التعاون في مجالات عدة خاصة الاقتصادية بين الدولتين، هنا يمكن لتركيا أن تقود هذا المسعى نظرا لموقعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية، من أجل إنشاء تجمع إقليمي للتعاون الاقتصادي يبدأ في المرحلة الأولى بين أربعة دول هي الجزائر، تركيا، إيران والسعودية ثم يتوسع ليشمل دول غرب أسيا وشمال إفريقيا، هذا التجمع الذي يمكن من خلاله بناء مؤسسات متخصصة ذات طابع إقليمي، تساهم في صنع مستقبل المنطقة عوض انتظار المبادرات والحلول من الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدات الاتحاد الأوروبي[58].

هذا ما حدث لاتحاد جنوب أسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، الذي كان مجرد حلم عندما طرح رئيس الوزراء البنغالي ضياء الرحمن عام 1977 فكرة إنشاء تجمع إقليمي للتعاون الاقتصادي على غرار رابطة دول جنوب شرق آسيا، والذي قام في 1980 بتقديم ورقة عمل حول التعاون الإقليمي يمس المجالات الاقتصادية فقط، بهدف تجنب الخلافات السياسية أو هيمنة أي قوة إقليمية على التجمع، وفي الثامن من ديسمبر عام 1985 اتفقت دول جنوب أسيا على إنشاء رابطة دول جنوب أسيا للتعاون الاقتصادي والتي ضمت كل من الهند، باكستان، بنغلادش، بوتان، المالديف، نيبال، سيريلانكا[59]، على الرغم من النزاع التاريخي بين الهند وباكستان حول إقليم "كاشمير" والنزاعات الأخرى مثل حركة التأميل في سيريلانكا[*] والفوارق الكبيرة بين الدول سواءً من حيث الجوانب الاقتصادية أم الاجتماعية، واستطاعت دول الرابطة تحقيق خطوات غير مسبوقة في المجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وإنشاء مؤسسات إقليمية متخصصة، وكمثال فقد بلغ حجم التبادل التجاري الهندي الباكستاني عام 2015 حوالي ثلاثة ملايير دولار[60] رغم الأزمات السياسية بين البلدين.

الهوامش:

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط.1،2001)، ص. 21.

(2) كاظم الموسوي، "التنافس الإقليمي والبحث عن أدوار"، صحيفة اليوم السعودية ع. 14847 (7 فبراير، 2014)، ص. 06.
http://www.alyaum.com/article/3119893.

(*) هناك عدة أحداث توضح حدة الصراع العربي- العربي ومن ذلك سعي الأمير الأردني عبدالإله لإقامة وحدة أردنية عراقية تحت زعامته يهدف إنشاء دولة سوريا الكبرى، وما فعله رئيس الوزراء العراقي في العهد الملكي نوري السعيد الذي طرح مشروع الهلال الخصيب، وعمل العراق على مواجهة الدور المصري في النظام العربي، وتحالفت مصر مع أطراف عربية ضد أي مشروع لإقامة الهلال الخصيب أو سوريا الكبرى.

(3) مسلم عمران، "تحولات النظام الإقليمي العربي"،مدونة الخليج أون لاين،(03-09-2015)
http://alkhaleejonline.net/articles/1441268805742610600.

(4) فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1997)، ص ص. 197-199.

(5) مسلم عمران، مرجع سابق.

(6) علي الدين الهلالي وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 3، 2001)، ص 129.

[*] إتسمت الحرب الطويلة نسبيا في لبنان، والتي استمرت 15 عاما، بالطابع الديني والسياسي، انغمس في هذه الحرب المسيحيين الموارنة والدروز والشيعة والسنة والفلسطينيين (منظمة التحرير الفلسطينية)، لتلحق بها مؤخرا إسرائيل والنظام السوري.

(7) ريتا فرج، "الحرب الأهلية اللبنانية... تعددت الصواعق والانفجار واحد"، يومية الرأي،ع. 11609،(14 أفريل 2011)، ص. 39.
http://www.alraimedia.com/ar/article/issues/2011/04/14/255858/nr/nc

(8) محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، المركز العربي للبحوث والدرسات، (13 جانفي 2015).
http://www.acrseg.org/36537.

(9) مسلم عمران، مرجع سابق.

(10) عبد العزيز التويجري، التمدد الإيراني والشقاق العربي، جريدة الرأي السعودية (11 مارس 2015) :
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/7950849.

(11) محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، مرجع سابق.

(12) مسلم عمران، مرجع سابق.

(13) Erzsébet N. Rózsa, The Arab Spring Its Impact on the Region and on the Middle East Conference, Academic Peace Orchestra Middle East, N°.10, (AUGUST 2012), pp3-4.

(14) أشرف بيومي، "كيف اختزِل الصراع العربي ضد الصهيونية والامبريالية إلى المسألة الفلسطينية"،صحيفة التقدميون العرب ميسلون، (24 جوان 2016):
http://www.maysaloon.news.

(15) عبد الرحمن الراشد، الصراع السعودي الإيراني في العراق، "صحيفة الشرق الأوسط"، ع. 13714، (15 جوان 2016):
http://aawsat.com/print/665551.

(16) زهير حمداني، "النظام الإقليمي العربي.. جغرافيا تلتهب وتحالفات تتآكل"، شبكة الجزيرة، (13 ديسمبر 2015):
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/5e2a0c77-0c98-407a-a77f-f5ca940c3ab0.

(17) حسام حمدان، "العلاقات السعودية الإيرانية.. تتقهقر بعد تقدم"، شبكة الجزيرة، (14 فيفري 2007):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/37a4bd93-01a3-4559-8691-dd3fdc4ebdd3.

(18) وليد بليلة، "العلاقات الإيرانية السعودية: بين التحالف والصراع"، موقع إضاءات، (25/12/2016):
http://ida2at.com/saudi-iranian-relations-between-the-alliance-and-conflict.

(*) يقول المفكر الفلسطيني عزمي بشارة: إن إيران تحاول اكتساب شرعية في الرأي العام العربي، عبر تبني قضية فلسطين وقضيّة المقاومة مع ضعف النظام الرسمي العربي وتخليه عن القضية الفلسطنية، ويختلط في هذا التبني البعد الإيماني الديني الفعلي مع بعد براغماتي مصلحي يستغل قضية فلسطين.

(**) ويقول في ذات السياق: إن ثمة فرقا بين واقع وجود طائفة شيعية في بعض الدول العربية، وبين الحديث عن طائفة شيعية متجانسة عابرة للدول والحدود تتصرف وكأنها طائفة واحدة. ليس المذهب هو القضية، فمن حق الإنسان أن يتمسك بالمذهب الذي يرثه، أو يعتنق المذهب الذي يختاره، المسألة هي محاولة فرض تمثيل دولة إقليمية كبيرة لفئات واسعة من المجتمعات العربية خارج مواطنتهم.

(19) Ali Fathlollah Nejad, The Iranian–Saudi Hegemonic Rivalry, harvard Kennedy School Belfer Center for Science and International Affairs, (Oct. 25, 2017) https://www.belfercenter.org/publication/iranian-saudi-hegemonic-rivalry.

(20) للمزيد من التفاصيل عن تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية أنظر: عابد ملحم، "العلاقات السعودية الإيرانية.. أكثر من 60 عاما من الاحتقان"، موقع أورينت نت، (08-09-2016):
http://orient-news.net/ar/news_show/122497/0/.

(*) غياب الموازن الإقليمي التقليدي لإيران، ونعني بذلك العراق، سواء على صعيد القدرات التقليدية أو فوق التقليدية أو النووية؛ حيث صادقت بغداد مؤخرا على معاهدة الحظر الكامل للتجارب النووية؛ ما يعني انفراد نووي إيراني في الخليج، واستقطاب ثنائي في الشرق الأوسط مع إسرائيل

(21) محمد بدري عيد، التقارب الإيراني– الأميركي وأمن الخليج: التداعيات المحتملة والخيارات المتاحة، مركز الجزيرة للدارسات، تقارير (22 أكتوبر، 2013):
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310227132471328.html.

(22) أحمد شمس الدين، "هل تحسن إقتصاد إيران بعد رفع العقوبات الغربية؟"، جريدة الشرق الأوسط، الطبعة الدولية، ع. 13632، (25 مارس 2016):

http://aawsat.com/print/600326.

(23) محمد أبو سعده، "لبنان: أبعاد التنافس السعودي – الإيراني"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (03 مارس 2016)، ص.01.

. http://www.eipss-eg.org//2/0/477.

(24) عبد الكريم أبو النصر، "حقائق الصراع السعودي – الإيراني"، يومية النهار اللبنانية، (23 أيلول 2016)M

http://newspaper.annahar.com/article/473117.

(25) Victoria Chen, Saudi Arabia and Iran: Sectarianism,a Quest for Regional Hegemony, and International Alignments, Syracuse University Honors Program Capstone Projects(Summer 8-10-2017), pp. 10- 24.

(26) Shamsur Rabb Khan, Saudi-Iran relations: story behind a clash of regional leadership Asia times journal, (JANUARY 29, 2018) http://www.atimes.com/trumps-bullying-palestinians-long-precedence/.

(27) أشرف الصباغ، "الصراع الإيراني – السعودي بالوكالة وتقسيم دول المنطقة"، قناة روسيا اليوم، (21 أفريل 2016):

https://arabic.rt.com/news/820053.

(28) Mahdi Alikhani, Mehdi Zakerian, Study of Factors Affecting Saudi-Iranian Relations and Conflicts and Their Resulting Behavior Pattern, Journal of Politics and Law,Vol. 9, No.7,(2016), pp.179-181.

(*) قامت السياسة الخارجية الأميركية في منطقة الخليج بعد إنهيار النظام الملكي الإيراني وقيام دولة ثيوقراطية عام 1979، على ركيزتين استراتيجيتين رئيستين تتمثلان في العداوة مع إيران والصداقة مع المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، أصبح هذا الوضع الممتد على مدى سته وثلاثين عاما، في الأونة الأخيرة، موضع ريبة وشك بسبب إنهيار الأنظمة السياسية العربية وحالة الفوضى المنتشرة في المنطقة الذي بات يتغير بسرعة والأمل بحدوث انفراج في الملف النووي بين الولايات المتحدة وإيران.

(29) فريدريك ويري، كريم سجادبور،" توازن بعيد المنال: أميركا وإيران والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط المتغير"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، (28 ماي 2014):

http://carnegie-mec.org/2014/05/28/ar-pub-55712.

(*) عرف الكونت برندوت Le Conte Bernadotte أن الوساطة تنتج عن عرض المساعي الحميدة وأن المهمة الأولى للوسيط هي المبادرة باقتراحات موجهة إلى تنشيط المصالح وتقريبها، وتوحيد الأراء المتضاربة

(30) بسكاك مختار، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2011 -2012)، ص. 79.

(31) بلخيرات حوسين، "التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية"، مقالات، نون بوست، (06 أوت 2016):

http://www.noonpost.org/content/13263.

(**) صرح وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة، ببروكسل في إطار المؤتمر الدولي الذي نظمته الخارجية البلجيكية في 14 فبراير 2017 حول أهمية الوساطة في فض النزاعات وفتح الطريق لتفكير أوسع بشان دور الوساطة، بصفتها أداة أساسية لإدارة الصراعات، بأن الدبلوماسية الجزائرية تحظى بخبرة معتبرة في مجال الوساطة وهي مطلوبة وغالبا ما تتوج بالنجاح، وقال إن الدبلوماسية الجزائرية ذات مصداقية وتتحرك برصانة، مشيرا إلى أنها تدرج عملها في سياق المبادئ والمثل والقانون الدولي وليس ضمن أجندات وطنية ضيقة.

(32) قط سمير،" السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات،" مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ع. 1، (جانفي، 2017)، ص. 68.

(33) Alexis Arieff, Algeria: Current Issues, Congressional Research Service, (November 18, 2013), p.12.

(34) مصطفى بوطورة، "سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان"، يومية الشعب الجزائرية، ع. 16675، (21 مارس 2015)، ص 05.

http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/25243.

[35] مصطفى بوطورة، "الدبلوماسية الجزائرية والأزمات الدولية على ضوء توجهات الرئيس بوتفليقة"، يومية صوت الأحرار الجزائرية، (25 جوان 2016):

http://sawtalahrar.net.أقلام/html?start=230.

[36] مصطفى بوطورة، "المصداقية في التعامل مع أزمات دول الجوار، مالي نموذجا"، يومية الشعب الجزائرية، ع.16676،(22 مارس 2015)، ص. 05.

http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA/item/25289.

[37] عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997(الجزائر: دار الراية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2012)، ص. 20.

(*) ترجع أسباب النزاع الايراني العراقي إلى خلاف حول مناطق حدودية بين البلدين بالإضافة إلى شط العرب، ويعود تاريخ هذا النزاع إلى فتراتٍ قديمة، فطيلة العهد العثماني ظل خط تماس ساخنا بين الدولة العثمانية وإيران بمختلف الدول التي قامت فيها، وظل خاضعا للدولة العثمانية بموجب اتفاقية القسطنطينية عام 1913 التي نصت على أن السيادة الإيرانية تقتصر على مناطق شرق شط العرب وبعض الجزر الموجودة في أسفل وادي الرافدين. وحددت اتفاقية 1937 الحدود في شط العرب نفسه وصولا إلى عبدان، وكان الخلاف الحدودي أحد الأسباب التي أجلت اعتراف إيران باستقلال العراق لسنوات، فقد كانت إيران تنظر إلى الجنوب العراقي ذي الأغلبية الشيعية والعامر بالمزارات كعمق روحي واجتماعي يصعب التخلي عنه. وفي عام 1975، وقع العراق وإيران اتفاقية الجزائر 6) مارس 1975، وتضمنت تخلي إيران عن دعم الأكراد في شمال العراق مقابل اعتراف بغداد بشط العرب بالتناصف بين البلدين من خلال إعادة ما يعرف بخط التالوك إلى سابق عهده.

وحددت اتفاقية 1937 الحدود في شط العرب نفسه وصولا إلى عبدان، وكان الخلاف الحدودي أحد الأسباب التي أجلت اعتراف إيران باستقلال العراق لسنوات، فقد كانت إيران تنظر إلى الجنوب العراقي ذي الأغلبية الشيعية والعامر بالمزارات كعمق روحي واجتماعي يصعب التخلي عنه. وفي عام 1975، وقع العراق وإيران اتفاقية الجزائر 6) مارس 1975، وتضمنت تخلي إيران عن دعم الأكراد في شمال العراق مقابل اعتراف بغداد بشط العرب بالتناصف بين البلدين من خلال إعادة ما يعرف بخط التالوك إلى سابق عهده.

(*) ترجع أسباب النزاع الايراني العراقي إلى خلاف حول مناطق حدودية بين البلدين بالإضافة إلى شط العرب، ويعود تاريخ هذا النزاع إلى فتراتٍ قديمة، فطيلة العهد العثماني ظل خط تماس ساخنا بين الدولة العثمانية وإيران بمختلف الدول التي قامت فيها، وظل خاضعا للدولة العثمانية بموجب اتفاقية القسطنطينية عام 1913 التي نصت على أن السيادة الإيرانية تقتصر على مناطق شرق شط العرب وبعض الجزر الموجودة في أسفل وادي الرافدين.

وحددت اتفاقية 1937 الحدود في شط العرب نفسه وصولا إلى عبدان، وكان الخلاف الحدودي أحد الأسباب التي أجلت اعتراف إيران باستقلال العراق لسنوات، فقد كانت إيران تنظر إلى الجنوب العراقي ذي الأغلبية الشيعية والعامر بالمزارات كعمق روحي واجتماعي يصعب التخلي عنه. وفي عام 1975، وقع العراق وإيران اتفاقية الجزائر 6) مارس 1975، وتضمنت تخلي إيران عن دعم الأكراد في شمال العراق مقابل اعتراف بغداد بشط العرب بالتناصف بين البلدين من خلال إعادة ما يعرف بخط التالوك إلى سابق عهده.

[39] حسين الزاوي، "المغرب العربي وإيران.. تحديات التاريخ وتقلبات الجغرافيا السياسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، (16جانفي، 2011):

http://www.dohainstitute.org/home/print/5d045bf3-2df9-4ecf-90a0-d92cbb5dd3e4/957c100e-b605-48a1-b25b-1d75bceeb0ec.

(**) أزمة رهائن إيران هي أزمة دبلوماسية حدثت بين إيران والولايات المتحدة عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب الإسلاميين في إيران السفارة الأمريكية بها دعما الثورة الإيرانية وأحتجزوا 52 أميركيا من سكان السفارة كرهائن لمدة عام ونصف، من 4 نوفمبر 1979 حتى 20 يناير 1981 ، بعد فشلت الولايات المتحدة للتفاوض على إطلاق سراح الرهائن قامت بعملية عسكرية لإنقاذهم في 24 إبريل 1980 ولكنها لم تنجح وأدت إلى تدمير طائرتين ومقتل ثمانية جنود أمريكيين وإيراني مدني واحد. وانتهت الأزمة بالتوقيع على اتفاقات الجزائر في الجزائر يوم 19 يناير 1981

[40] حسين الزاوي مرجع سابق.

[41] عمر يحي أحمد، "الصراعات الإقليمية في القرن الأفريقي نموذج الصراع الاثيوبي الإريتري"، الحوار المتمدن، ع. 4896، (2015/08/14):
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=480394.

أنظر أيضا: طه حميد حسن العنبكي،" تطورات الصراع الإريتري - الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، م. 03، ع. 02، (ديسمبر 2010)، ص. 21.

(42) محمد بوعشة: السياسة الجزائرية من الرواج إلى التفكك، في: سليمان الرياشي محررا، الأزمة الجزائرية: الخلفيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (بيروت، م د وع، ط2، 1999)، ص.93.

(43) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005) ص.15.

(44) عماد عنان، "زيارة سلال للرياض.. هل تذيب جليد العلاقات بين الجزائر والسعودية؟"، موقع نون بوست، (15 نوفمبر 2016):
http://www.noonpost.org/content/15083.

(45) الجزائر والسعودية.. هل تتجاوزان فتورًا بدأ بغزو الكويت وعززه تهاوي النفط ومصير الأسد والعلاقة بطهران؟ موقع سي أن العربية، (06 جانفي 2016):
https://arabic.cnn.com/world/2016/01/06/algeria-saudi-arabia-relations.

(46) لينا كنوش، "العلاقات الجزائرية . السعودية: تقارب براغماتي؟"، يومة الأخبار اللبنانية، ع. 3093، (31 جانفي 2017):
http://www.al-akhbar.com/node/271839.

(47) إبراهيم الهواري، "الجزائر وإيران، علاقة مصالح أم خضوع للأقوى؟"، موقع ساسة بوست، (03 جانفي 2016):
https://www.sasapost.com/algeriairan./

(*) استمرت فترة القطيعة الجزائرية الايرانية، من عام 1993 إلى غاية 1999، إلى أن شهدت إيران والجزائر مجيئ زعيمين جديدين، عندما صعد الرئيس محمد خاتمي لرئاسة جمهورية ايران في مايو 1997، ثم وصول الرئيس بوتفليقة إلى الرئاسة في الجزائر سنة 1999، أين تلاقت سياسات خاتمي تماما مع سياسة بوتفليقة في أهم محاور السياسية الخارجية للزعيمين، قبل أن تتوج بعودة هذه العلاقات سنة 2003. فالرئيس خاتمي، أعلن عمل على إزالة التوتر في علاقات ايران مع الدول الخارجية، وبناء مجتمع عالمي من دون إقصاء لأي شعب في العالم، وقد دشن هذه الحقبة من السياسية بلقاء تاريخي مع ولي العهد السعودي حينها الأمير عبد الله بن عبد العزيز على هامش القمة الإسلامية في إسلام آباد في نيسان ابريل 1997. وهو ما أعطى إشارة جيدة لتطوير العلاقات الايرانية مع باقي الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر ومصر.

(48) حسان زهار، "السر في علاقات الود الجزائرية الإيرانية"، شبكة رؤية الإخبارية، (24 أوت 2015):
. http://www.roayahnews.com

(49) Melouki Slimane, Role of Algerian Diplomacy to Keep pace and security in the territorial region known by african sahel, Revue Elmofaker, N°.13,(February, 2016), p.18.

(50) محمد سعدن ولد الطالب، الدبلوماسية الجزائرية: الأدوار المطلوبة، صحيفة رأي اليوم، (30 أكتوبر 2014) :
http://www.raialyoum.com/?p=172309.

(*) قال سفير الجزائر لدى سوريا عشية إحياء الجزائر للذكرى الـ62 لاندلاع ثورة التحرير، الجزائر ترفض أي تدخل في سوريا وعسكرة النزاع فيها، وتدعو إلى حل سياسي للأزمة في إطار حوار سوري – سوري، الموقف الجزائري من الأزمة، يعود إلى ثلاثة أسباب، أولها: رفض التدخل في شؤون الدول، سواء أكان دعما معنويا للحوار أو تدخلا عسكريا، وثانيها: أن كل دولة هي الأولى بحل مشكلاتها الداخلية بالصيغة التي يراها أبناء المجتمع، وينطبق هذا بوجه خاص على سوريا. وثالثها: مناهضة الإرهاب على خلفية ما عاشته الجزائر في تسعينات القرن الماضي ومجابهته لوحدها أمام صمت دولي.

(*) ينص اتفاق السلام المالي الذي وقع في كل من شهري ماي وجوان 2015 بالجزائر بعد مفاوضات صعبة على أن تتولى سلطات انتقالية إدارة المناطق الإدارية الخمس في شمال مالي (كيدال وغاو وتمبكتو وميناكا وتاودينيت) حتى انتخاب مجالس تتمتع بسلطات واسعة، وتكون مهمة هذه السلطات المؤقتة الإعداد للانتخابات وتسهيل عودة المهجرين، وحدد موقعو اتفاق السلام برنامجا زمنيا ينص على تطبيق بندين مهمين في الاتفاق، هما الدوريات المشتركة والسلطات الانتقالية في خمس مناطق إدارية في الشمال.

(51) محمد سعدن ولد الطالب، مرجع سابق

(52) سيدي أحمد ولد سالم، "العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها"، موقع قناة الجزيرة، (14 فيفري 2007):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/fa4f91b0-143f-4ce3-95b2-9501faee601c.

(**) رفضت الجزائر تاريخيا الاصطفاف في لعبة المحاور الإقليمية والدولية، كما أنها لا تقيم وزنا في علاقاتها مع الدول الإسلامية للمعطى الطائفي، كونها لا تعرف إشكالية التعدد المذهبي بالمفهوم التقسيمي، ولا تعاني تبعاته الاجتماعية والثقافية، فضلا عن بعدها الجغرافي عن بؤر الصراع والنفوذ الطائفي.

(53) قال وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة خلال مؤتمر صحفي في الدوحة، إن هناك توافقا بين الجزائر وقطر وباقي دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، البحرين وسلطنة عمان) من أجل تظافر الجهود لحل الأزمة في سوريا

وليبيا، وباقي الأزمات التي تمزق المجتمعات العربية. في 11 نوفمبر 2016 زار رئيس الوزراء الجزائري المملكة العربية السعودية والتقى عددا من كبار المسؤولين، في مقدمتهم الملك سلمان بن عبد العزيز، وتناولت المحادثات سبل دعم التعاون الثنائي في مجالات مختلفة، إضافة إلى قضايا راهنة، وفقا لبيانات صادرة عن الرياض والجزائر.

(54) الجزائر تحرك بوصلتها نحو الخليج، ميدل ايست أونلاين، (24-11-2016):

. http://www.middle-east-online.com/?id=236990

(55) خيام الزعبي، "آخر فرضيات الحل: الجزائر تدخل على خط الأزمة في سورية"، يومية البناء، ع. 2067، (29 أفريل 2016)، ص. 12.
http://www.al-binaa.com/pdf-archive/2067/Full.pdf.

(56) خالد الفاتح،" عودة الجزائر ودورها كوسيط.. وتنازل السعودية.. ومرونة ايران.. كلها عوامل تقف خلف اتفاق النفط التاريخي،" صحيفة رأي اليوم، (30 سبتمبر 2016):

http://www.raialyoum.com/?p=532443

(57) خالد الفاتح، مرجع سابق

(*) صرح وزير الشؤون الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة، ببروكسل في إطار المؤتمر الدولي الذي نظمته الخارجية البلجيكية في 14 فبراير 2017 ، قائلا "لقد انعقدت قمتان كبيرتان بالجزائر في نفس الوقت إذ قمنا في آن واحد بتعزيز التضامن بين البلدان المصدرة للبترول وبتسوية مشكل كبير بين بلدين أساسيين في المنظمة".

(58) فيونا بيتلر، الاقليمية والتكامل، في جون بيليس وستيف سميث (محرر)، عولمة السياسة العالمية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2005)، ص.851.

(59) عزلان محمد عبد العزيز، مفهوم الامن الجماعي في التنظيمات الإقليمية الجديدة دراسة لحالتي رابطة دول جنوب شرق أسيا ، وتجمع دول جنوب أسيا للتعاون الاقليمي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.، ص. 135.

(*) تطلق عبارة "نمور التأميل" أو "حركة نمور تحرير تأميل إيلام" على حركة تأسست عام 1976 في سعي إلى لاعتراف بحقوق أقلية التأميل الهندوسية، التي تشكل حوالي 18 بالمئة من سكان سريلانكا الذين تهيمن عليهم الأغلبية السنهالية الهندوسية. يرأس الحركة منذ سنة 2005 "فلوبيلاي برابهاكران" الذي كان من أوائل من قادوا العمل المسلح ضد حكومة سريلانكا.

(60) For More Information See : Dipti Jain, The dynamics of India-Pakistan trade, live mint, (Jul 21 2016) http://www..com/Opinion/JGc3VFdP0JDeU8UdyyNCXM/Delhi-to-Lahore-via-Dubai-The-dynamics-of-IndiaPakistan-t.html.